وجوب التثبت فى الرواية وخطورة التساهل فى ذلك

لقد كان الصحابة رضى الله عنهم أجمعين يتلقون أمور دينهم كلها عن رسول الله ﷺ مباشرة أو بواسطة من شهد ذلك مع رسول الله ﷺ سواء كان من قوله أو فعله أو تقريره .

والذى تدل عليه الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية الشريفة الثابتة ، أن الصحابة كلهم عدول ، بتعديل الله تبارك وتعالى لهم ، خلافا لبعض أهل الأهواء الحاقدين على صحابة رسول الله ﷺ .

ولهذا ولغيره ، لا يتصور أبدا احتمال الكذب على رسول الله ﷺ من ذلكم الرعيل الذى قدم الغالى والنفيس فى الدعوة إلى الله عز وجل ، ونشر دين الإسلام ، الدين الحق ، والذب عن الشريعة السمحة ، بل هم حملتها ونقلتها إلينا جزاهم الله خيرا .

ولقد كان التحرى والتثبت موجودا فى الرواية لدى صحابة رسول الله ﷺ ولقد كان الخليفة الراشد أبو بكر الصديق ، خليفة رسول الله ﷺ ، وأفضل الأمة بعده ، أول من احتاط فى قبول الأخبار .

وإن العناية بالإسناد ، من حفظ الله تبارك وتعالى لدينه ، حيث يقول تعالى : ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ـ الحجر : ٩﴾ ولا شك أن الحديث النبوى ، داخل ضمن قوله تعالى ﴿الذكر﴾ فى الآية السابقة . ولهذا لما سئل الإمام عبد الله بن المبارك ، عن الأحاديث الموضوعة ؟ قال : تعيش لها الجهابذة ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ .

ولقد جاءت أقوال عديدة عن أئمتنا الأعلام ، فى الإسناد وأهميته لا تكاد تحصى[1] وذكروا أن الإسناد سلاح المؤمن ، فإذا لم يكن معه سلاح فبأى شىء يقـاتل ؟

وأن الذى يطلب أمر دينه بلا إسناد ، كمثل الذى يرقى السطح لغير سلم .

وأن الإسناد خاص بأمة محمد ﷺ ، وليس ذلك لأمة غيرها .

وأن كل شىء ليس فيه سمعت فهو خل أو بقل .

وأنه رأس مال طالب الحديث .

وأن الذى يطلب الحديث بلا إسناد فهو كحاطب ليل ، يحمل حزمة حطب فيها أفعى ، وهو لا يدرى . وغير ذلك كثير .

وجوب التثبت فى الرواية :

مما تقدم يظهر لنا عظم هذا الأمر ودقته ، وأن لابد لنا من التثبت فى كل ما نقوله ، أو نحتج به ، أو نعمل على ضوئه . وقد قال الإمام مسلم رحمه الله فى « مقدمة صحيحه[2] »

« اعلم وفقك الله تعالى أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها ، وثقات الناقلين من المتهمين ، أنه لا يروى إلا ما عرف صحة مخارجه ، والستارة فى ناقليه ، وأن يتقى منها ما كان منهـا عن أهل التهم ، والمعاندين من أهل البدع ، والدليل على الذى قلنا من هذا هو اللازم دون من خالفه قول الله عز وجل ذكره ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا

(١) ذكرت طائفة طيبة منها فى « الإسناد من الدين ومن خصائص أمة سيد المرسلين ﷺ » وقد نشر فى مجلة الجامعة السلفية عدد اغسطس ١٩٨٦م ، وقد نشرته أيضا مكتبة المعلا بالكويت .

(٢) صحيح مسلم (١ / ٦٠ - ٦٢ بشرح النووى)

أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين ـ الحجرات : ٦﴾ وقال جل ثناؤه : ﴿ممن ترضون من الشهداء ـ البقرة : ٢٨٢﴾ وقال عز وجل : ﴿وأشهدوا ذوى عدل منكم ـ الطلاق : ٢﴾ فدل بما ذكرنا من هذه الآى أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول ، وأن شهادة غير العدل مردودة . والخبر وإن فارق معناه الشهادة فى بعض الوجوه ، فقد يجتمعان فى أعظم معانيهما ، إذ كان خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم ، كما أن شهادته مردودة عند جميعهم . ودلت السنة على نفى رواية المنكر من الأخبار ، كنحو دلالة القرآن على نفى خبر الفاسق ، وهو الأثر المشهور عن رسول الله ﷺ من حدث عنى حديثا يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين[1] » انتهى .

وقال الحافظ ابن حبان رحمه الله : « إن من اختلط عليه ما سمع بما لم يسمع ، ثم لم يرع عن نشرها بعد علمه بما اختلط عليه منها ، حتى نشرها وحدث بها ، وهو لا يتيقن بسماعها ، لبالحرى أن لا يحتج به فى الأخبار ، لأنه فى معنى من يكذب وهو شاك ، أو يقول شيئا وهو يشك فى صدقه والشاك فى صدق مايقول ، لا يكون بصادق[2] » .

---

(١) رواه مسلم فى مقدمة صحيحه (١ / ٦٢ نووى) . والمشهور فى ضبط « يرى » بضم الياء وفى (الكاذبين) بكسر الباء وجوز بعض الأئمة فتح الياء فى « يرى » فتكون بمعنى علم وتجوز أيضا بمعنى ظن لأنه قد حكى رأى بمعنى ظن ، وكما جاء فى « الكاذبين » « الكاذبين » بفتح الباء وكسر النون على التثنية كما فى مستخرج أبى نعيم على صحيح مسلم فى رواية ، وفى أخرى على الشك فى التثنية والجمع . أفاده النووى (١ / ٦٤ ـ ٦٥) شرح صحيح مسلم .

(٢) « المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين » (١ / ٣٦٩) ترجمة صالح بن أبى الأخضر .

وقال الإمام النووى: «يحرم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعا، أو غلب على ظنه وضعه، فهو داخل فى هذا الحديث مندرج فى جملة الكاذبين على رسول الله ﷺ ويدل عليه أيضا الحديث السابق «من حدث عنى حديثا يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين» ولهذا قال العلماء: ينبغى لمن أراد رواية حديث أو ذكره، أن ينظر فإن كان صحيحا أو حسنا قال: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعله، أو أمر، أو نهى، وشبه ذلك من صيغ الجزم. وإن كان ضعفا فلا يقل قال، أو فعل، أو أمر، أو نهى، وشبه ذلك من صيغ الجزم، بل يقول روى عنه كذا، أو يروى، أو يذكر، أو يحكى، أو يقال، أو بلغنا، وما أشبهه، والله سبحانه أعلم[١]».

وبنـــاء على ما تقدم، فالذى يروى حديثا مكذوبا على رسول الله ﷺ وإن لم يتيقن أن الحديث كذب فهو أحد الكاذبين إن لم يتبـين حال الحديث، وإن لم يكن الراوى أو القائل هو الكاذب، لأن الرسول ﷺ. قال: «وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين» ولم يقل رسول الله ﷺ إنه تيقن أنه كذب[٢]، وقد قال ﷺ: «كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع[٣]».

وقال الحافظ ابن حبان عند ما ذكر الخبر السابق: «فى هذا الخبر الزجر للمرء أن يحدث بكل ما سمع، حتى يعلم على اليقين صحته ثم يحدث به دون ما لا يصح على حسب ما ذكرناه قبل[٤]».

(١) شرح صحيح مسلم (١ / ٧١)
(٢) انظر تحذير الخواص من أكاذيب القصاص (ص ١٤١)
(٣) رواه مسلم فى مقدمة صحيحه (١ / ٧٣ نووى)
(٤) المجروحين (١ / ٦)

وقال الحافظ الذهبي عند كلام أبي بكر الصديق : إياكم والكذب فإن الكذب مجانب الايمان ».

« قلت صدق الصديق ، فإن الكذب رأس النفاق ، وآية المنافق ، والمؤمن يطبع على المعاصي والذنوب الشهوانية ، لا على الخيانة والكذب ، فما الظن بالكذب على الصادق الأمين صلوات الله عليه وسلامه ؟ وهو القائل : إن كذبا عليّ ليس ككذب على غيره ، من يكذب عليّ بنى له بيت في النار[1] » وقال : من يقل على ما لم أقل . . » الحديث[2] . فهذا وعيد لمن نقل عن نبيه ما لم يقله مع غلبة الظن انه ما قاله ، فكيف حال من تهجم على رسول الله ﷺ وتعمد عليه الكذب وقوّله ما لم يقل ؟ وقد قال عليه السلام : « من روى عني حديثا يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين[3] »

فإنا لله وإنا إليه راجعون ما ذى الابلية عظيمة ، وخطر شديد ممن يروى الأباطيل والأحاديث الساقطة ، المتهم نقلتها بالكذب . فحق على المحدث أن يتورع في ما يؤديه ، وأن يسأل أهل المعرفة والورع ليعينوه على إيضاح مروياته ، ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذى يزكى نقلة الأخبار ويجرّحهم جهبذا إلا بإدمان الطلب ، والفحص عن هذا الشأن ، وكثرة المذاكرة ، والسهر ، والتيقظ ، والفهم ، مع التقوى والدين المتين ، والإنصاف والتردد إلى مجالس العلماء والتحرى

(١) رواه البخارى (٣ / ١٦٠) فتح البارى) ومسلم فى المقدمة (١/ ٧٠ - ٧١) نووى عن المغيرة رضى الله عنه بلفظ « إن كذبا على ليس ككذب على أحد من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار »

(٢) « فليتبوأ مقعده من النار » رواه البخارى (١ / ٢٠١ فتح) عن سلمة رضى الله عنه وتمام الحديث :

(٣) مسلم مع النووى ١ / ٦٢

والإتقان ، وإلا تفعل :

فدع عنك الكتابة لست منها ولو سودت وجهك بالمـــداد

قال الله عز وجل : ﴿فاسئلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ـ النحل : ٤٣﴾ فإن آنست يا هذا من نفسك فهما وصدقا ، ودينا و ورعا ، وإلا فلا تتعن ، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأى أو لمذهب ، فبالله لا تتعب ، وإن عرفت أنك مخاط مخبط ، مهمل لحـــدود الله ، فأرحنا منك فبعـــد قليل ينكشف البهرج ، وينكب الزغل ، ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله ، فقـــد نصحتك ، فعلم الحديث صلف ، فأين علم الحديث ؟ وأين أهله ؟ كدت أن لا أراهم إلا فى كتاب أو تحت تراب . نعم فرأس الصـادقين فى الأمة الصـديق ، وإليـــه المنتهى فى القول وفى القبول[1] أقول : إذا كان قول الذهبي هذا فى عصره فكيف الحـال فيمن بعده ولاسيما عصرنا ؟ نعم إن الأمر دين وجد خطـير ، فمن تحرى وتثبت فى دين الله فأصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر إذ يقول الرسول ﷺ : « إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر[2]» . وأما من تساهل ولم يحقق ، أو لم يسأل أهل العلم أهل الشأن كما قال تعالى : ﴿فاسئلوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون﴾ ، فعليه الإثم والوزر، ولوأصاب فى صنعه و وافق الحق ، قال الحافظ العراقى فى كتابه المسمى : « الباعث على الخلاص من حوادث القصاص[3]» .

---

(١) تذكرة الحفاظ (١/٣-٥)

(٢) متفق عليه من حديث عبد الله بن عمرو بن العـاص : البخارى (١٣/ ٣١٨ فتح) ومسلم (حديث ١٧١٦ طبعة محمد فؤاد عبد الباقى) .

(٣) طبع الكتاب فى مجلة أضواء الشريعة بالرياض، ونقلت النص من « تحذير الخواص » (ص ١٦٣)

« ثم إنهم — يعنى القصاص — ينقلون حديث رسول الله ﷺ من غير معرفة بالصحيح والسقيم. ثم قال: « وإن اتفق أنه نقل حديثا صحيحا، كان آثما فى ذلك، لأنه ينقل ما لا علم له به، وإن صادف الواقع كان آثما بإقدامه على ما لا يعلم »

تساؤل وجوابه:

ولعل أحدا يتساءل: لم نجد فى بعض المصنفات الحديثية، ككتب أبي نعيم وابن منده والطبرانى ونحوهم، أحاديث وآثارا ضعيفة أو موضوعة، مع ما تقدم من خطورة رواية الموضوع؟.

والجواب على ذلك: أنهم بدأوا بمرحلة الجمع وذكر كل ما سمعوه، على حد ما ذكره الحافظ أبو حاتم الرازى: « إذا كتبت فقمش و إذا حدثت ففتش[1]» أى أكتب من ههنا وههنا مما وجدت، وأما إن حدثت فنقب وابحث وفتش وحقق.

وقد ذكر ابن الصلاح فى معرفة آداب طالب الحديث أن يكتب ويسمع ما يقع إليه من كتاب أو جزء على التمام[2].

أقول: إضافة إلى ذلك، إن علماء عصرهم كانوا يعرفون الأسانيد، فبرئت ذمتهم من العهدة بذكر السند لتلك الروايات كما كانوا يرون.

ذكر الحافظ ابن حجر فى لسان الميزان فى ترجمة الحافظ أحمد بن سليمان الطبرانى، عند ما نقل عيب اسماعيل بن محمد بن الفضل التيمى جمع الطبرانى الأحاديث بالإفراد مع ما فيها بالنكارة الشديدة والموضوعة وغير ذلك، أن هذا أمر لا يختص به الطبرانى، فلا معنى لإفراده اليوم، بل أكثر المحدثين فى الأعصار

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٦)
(٢) المصدر السابق (ص ١٢٦)

الماضية ، من سنة مائتين وهلم جرا ، إذا ساقوا الحديث بإسناده ، اعتقدوا أنهم برؤا من عهدته . والله أعلم[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « ولهم — أى لأهل العلم بالمأثور — من التعديل والتجريح والتضعيف والتصحيح من السعى المشكور والعمل المبرور ، ما كان من أسباب حفظ الدين ، وصيانته عن أحداث المفترين ، وهم فى ذلك على درجات : منهم المقتصر على مجرد النقل والرواية ، ومنهم أهل المعرفة بالحديث والدراية ، ومنهم أهل الفقه فيه والمعرفة بمعانيه[٢].

وقال الحافظ السخاوى : « لا يبرأ من العهدة فى هذه الأعصار ، بالاقتصار على إيراد إسناده بذلك لعدم الأمن المحذور به ، وإن صنعه أكثر المحدثين فى الأعصار الماضية ، فى سنة مائتين وهلم جرا ، خصوصا الطبرانى وأبى نعيم وابن منده ، فإنهم إذا ساقوا الحديث باسناده ، اعتقدوا أنهم برئوا من عهدته[٣] » .

وذكر المناوى أن كتابة الحديث بلا إسناد ، خاطـا للصحيح بالضعيف بل والموضوع ، فيقع الزلل ، وينسب للرسول ما لم يقل ، فإذا كتب بإسناده ، فقد برىء الكاتب من عهدته[٤] » .

وقال شيخنا محدث العصر محمد ناصر الدين الألبانى فى مقدمة تحقيقه لكتاب « اقتضاء العلم العمل[٥] » للخطيب البغدادى .

« إن القاعدة عند علماء الحديث ، أن المحدث إذا ساق الحديث بسنده ،

(١) لسان الميزان (٣ / ٧٥)
(٢) مجموع الفتاوى (١ / ١٠)
(٣) فتح المغيث (١ / ٢٥٤)
(٤) فيض القدير (١ / ٤٣٣)
(٥) طبع الكتاب فى بيروت بالمكتب الإسلامى .

فقد برئت عهدته منه، ولا مسئولية عليه فى روايته، ما دام أنه قد قرن معه الوسيلة التى تمكن العالم من معرفة ما إذا كان الحديث صحيحا أو غير صحيح، ألا وهى الإسناد نعم كان الأولى بهم أن يتبعوا كل حديث ببيان درجته من الصحة والضعف، ولكن الواقع يشهد أن ذلك غير ممكن بالنسبة لكل واحد منهم، وفى جميع أحاديثهم على كثرتها، لأسباب كثيرة لا مجال لذكرها الآن، ولكن أذكر منها أهمها، وهى أن كثيرا من الأحاديث لا تظهر صحتها أو ضعفها إلا بجمع الطرق والأسانيد، فإن ذلك مما يساعد على معرفة علل الحديث، وما يصح من الأحاديث لغيره، ولو أن المحدثين كلهم انصرفوا إلى التحقيق، و يميز الصحيح من الضعيف، لما استطاعوا والله أعلم أن يحتفظوا بهذه الثروة الضخمة من الأحاديث والأسانيد. ولذلك انصبت همة جمهورهم على مجرد الرواية، إلا فيما شاء الله، وانصرف سائرهم إلى النقد والتحقيق، مع الحفظ والدراية، وقليل ما هم ﴿ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات﴾ انتهى.

اقول: قد عد بعض المحدثين رواية الموضوع مع عدم البيان ذنبا، فهذا الحافظ الذهبي يقول فى ترجمة الحافظ أبى نعيم الأصبهانى فى «ميزان الاعتدال» عند ما ذكر ما جرى بين الحافظين أبى نعيم وابن منده:

«بل هما عندى مقبولان لا أعلم لهما ذنبًا أكثر من روايتهما الموضوعات ساكتين عنها[1]».

وقد قال الحافظ العراقى فى ألفيته[2]:

وكيف كان لم يجيزوا ذكره ... لعالم ما لم يبين أمره

---

(١) ميزان الاعتدال (١ / ١١١)

(٢) شرح الألفية (١ / ٢٥٢) ولكن فيها بدل (لعالم) (لمن علم) وما أثبته كما فى الألفية مع عمدة الأحكام (ص ٣٢٢) كما فى تحذير الخواص (ص ١٣٤)

وقال ابن أبي حاتم عن مسروح أبي شهاب : سألت أبي عنه وعرضت عليه بعض حديثه فقال : لا أعرفه وقال : يحتاج أن يتوب إلى الله عز وجل من حديث باطل رواه عن الثوري[1].

وقال الذهبي معقبا على ذلك : « إي والله هذا هو الحق ، إن كل من روى حديثا يعلم أنه غير صحيح ، فعليه التوبة أو يهتكه[2]» .

ولعله من المناسب أن أشير فى هذا المقام أن ما يروى عن قاص حينما صلى أحمد بن حنبل ويحيي بن معين ، فى مسجد الرصافة ، فقام بين أيديهم القاص فقال : حدثنا أحمد بن حنبل ويحيي بن معين قالا : حدثنا عبد الرزاق ، عن معمر، عن قتادة ، عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « من قال لا إله إلا الله : خلق الله له من كل كلمة طيرا منقاره من ذهب وريشه من مرجان ، وأخذ فى قصة نحو من عشرين ورقة فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيي بن معين ، وجعل يحيي بن معين ينظر إلى أحمد ، فقال له : حدثته بهذا ؟ فيقول : والله ما سمعت هذا إلا الساعة ، فلما فرغ من قصصه ، وأخذ العطيات ، ثم قصد ينظر بقيتها ، فقال له يحيي بن معين بيده تعال ، فجاء متوهما لنوال فقال له يحيي : من حدثك بهذا الحديث ؟ فقال أحمد بن حنبل ويحيي بن معين ، فقال : أنا يحيي بن معين وهذا أحمد بن حنبل ، ما سمعنا بهذا قط فى حديث رسول الله ﷺ فقال : لم أزل أسمع أن يحيي بن معين أحمق ما تحققت هذا إلا الساعة ، كأن ليس فيها يحيي بن معين وأحمد بن حنبل غيركما وقد كتبت عنه سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيي بن معين فوضع أحمد كمه على وجهه وقال : دعه يقوم فقام كالمستهزىء بهما .

(١) الجرح والتعديل (٨ / ٤٢٤)

(٢) ميزان الاعتدال (٤ / ٩٧)

أقول هذه الحكاية باطلة[1] وأمر الإمامين أسمى من هذا المقام ولعنة الله على الواضعين على حديث رسول الله ﷺ .

ونعلم مما تقدم ، أن الجمع بين المصنفات الحديثية كان على نحو ما ذكرنا من التقميش وتدوين ما وجدوه ، وكذلك الأمر فى المصنفات فى التواريخ والسير ، إذ هى بحاجة إلى تفتيش وبحث وتحقيق ، فليس كل ما فى سيرة ابن هشام ، أو تأريخ الطبرى ، أو فى كتب دلائل النبوة ، أو كتب الخصائص ، أو الفتوحات ، وغيرها أوكتب العقائد ، والتفسير ، والأصول ، والفضائل ، وغيرها ، بصحيح . بل فيها الصحيح وفيها ماهو دونه ، وفيها الموضوع والمكذوب ، وما لا أصل له .

وقد قال الحافظ العراقى فى ألفيته فى السيرة[2]:

وليعلم الطالب أن السيرا تجمع ما صح وما قد أنكرا

والقصد ذكر ما أتى أهل السير به وإن إسناده لم يعتبر

منهج الطبرى فى تأريخه :

وقد أبان الإمام الطبرى عن منهجه فى تأريخه على نحو ما ذكرنا عن عذر بعض المحدثين فى رواية الموضوع فقال رحمه الله تعالى :

« وليعلم الناظر فى كتابنا هذا أن اعتمادى فى كل ما أحضرت ذكره فيه مما شرطت أنى راسمه إنما هوعلى ما رويت من الأخبار التى أنا ذاكرها فيه ، والآثار التى أنا مسندها إلى رواتها فيه ، دون ما أدرك بحجج العقول ، واستنبط بفكر

(١) ذكرت الحكاية فى توضيح الأفكار (٢ / ٧٧) والباعث الحثيث (ص ٨٥) وغيرهما من كتب المصطلح وعلتها ابراهيم بن عبد الواحد البكرى . قال الذهبى فى الميزان (١ / ٤٧) لا أدرى من ذا أتى بحكاية منكره أخاف أن تكون من وضعه ، وانظر لسان الميزان (١ / ٧٩)

(٢) كما فى التعليق على « المصنوع فى معرفة الحديث الموضوع » (ص ٢٠)

النفوس ، إلا اليسير القليل منه ، إذ كان العلم بما كان من أخبار الماضين ، وما هو كائن من أنباء الحادثين ، غير واصل إلى من لم يشاهدهم ، ولم يدرك زمانهم ، إلا بأخبار المخبرين ، ونقل الناقلين ، دون استخراج بالعقول ، واستنباط بفكر النفوس فما يكن فى كتابى هذا ، من خبر ذكرناه ، عن بعض الماضين ، مما يستنكره قارؤه ، أو يستشنعه سامعه ، من أجل أنه لم يعرف له وجها فى الصحة ، ولا معنى فى الحقيقة ، فليعلم أنه لم يؤت فى ذلك من قبلنا ، وإنما أتى من قبل بعض ناقليه إلينا ، وإنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أدى إلينا[١] » .

وقال أيضا :

« إذا لم نقصد بكتابنا هذا قصد الاحتجاج بذلك[٢] » .

أقول : هل بعد كلام الطبرى نفسه فى مقدمته لتأريخه شك فى المراد من جمعه ، وأنه لا يريد الاحتجاج بالإيراد ، وإنما لينظر فى هذه الروايات ويفتش عنها ؟

من كلام المحققين فى الروايات التأريخية :

وقد قال شيخ الاسلام ابن تيمية : « إذ المنقولات التى يحتاج إليها فى الدين ، قد نصب الله الأدلة على ما بيان ما فيها من صحيح وغيره ، ومعلوم أن المنقول فى التفسير ، أكثره كالمنقول فى المغازى ، والملاحم ، ولذا قال الإمام أحمد : « ثلاثة أمور ليس لها إسناد : التفسير والملاحم والمغازى » ويروى « ليس لها أصل » أى إسناد ، لأن الغالب عليها المراسيل[٣] »

وقال الخطيب البغدادى فى كلام الإمام أحمد السابق : وهذا محمول على كتب مخصوصة فى هذه المعانى الثلاثة ، غير معتمد عليها ، لعدم عدالة ناقليها ،

(١ - ٢) تأريخ الطبرى (١ / ٧ - ٨)

(٣) مقدمة فى أصول التفسير (ص ٥٨)

وزيادة القصّاص فيها[١].

وقد قال الإمام أحمد فى تفسير الكلبى: «من أوله إلى آخره كذب لا يحل النظر فيه[٢]».

وذكر السيوطى أن المحققين من أصحاب الامام أحمد قالوا «مراده أن الغالب ليس لا أسانيد صحاح متصلة، وإلا فقد صح من ذلك كثير[٣]»

ثم إننا نجد المحدثين يتكلمون على الروايات الباطلة والإسرائيلية، والأخبار التى لاتصح المدونة فى كتب السير والتواريخ، وأنه لابد فى ذلك كله من الأسانيد كما ذكر الإمام اللكنوى «أنه لابد من الإسناد فى كل أمر من أمور الدين وعليه الاعتماد أعم من أن يكون ذلك الأمر من قبيل الأخبار النبوية، أو الأحكام الشرعية، أو الفضائل، أو المناقب، أو المغازى والسير والفواضل، وغير ذلك من الأمور التى لها تعلق بالدين المتين، والشرع المبين، فشىء من هذه الأمور لاينبغى عليه الاعتماد، ما لم يتأكد بالإسناد، لاسيما بعد القرون المشهود لهم بالخير[٤]»

وذكر ابن قيم الجوزية: «لا تجوز معارضة الأحاديث الصحيحة المعلومة الصحة بروايات التأريخ المنقطعة المغلوطة[٥]»

وقال العلامة أحمد محمد شاكر فى صدد الكلام على وهب بن منبه: «وبعض أهل عصرنا يتكلم فيه عن جهل، ينكرون أنه يروى الغرائب عن الكتب القديمة

---

(١) تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث (ص ٢٠٣)
(٢) الاتقان فى علوم القرآن (٤ / ٢٠٨)
(٣) المصدر السابق (٤ / ٢٠٨)
(٤) الأجوبة الفاضلة (ص ٢١)
(٥) تهذيب سنن أبي داود (١ / ٣٦٢)

وما فى هذا بأس، إذا لم يكن دينا، ثم أنى لنا أن نوقن بصحة ما روى عنه من ذلك أنه هو الذى رواه وحدث به. فكم من مفتريات فى كتب التأريخ؟ ونقل المحدثين هو الثبت والحجة[1].

وغير ذلك مما يدل على تمحيص أئمتنا لروايات التأريخ وعدم أخذها مسلمة من غير بحث وتفتيش.

مدى عناية الأئمة بالاسناد:

وقد بلغ من عناية أئمتنا بالتثبت، أنهم يذكرون الاسناد فى كل ما يتعلق بالراوى، كنسبه، وكنيته، وأقوال الأئمة فيه، ووفاته، حتى ما نقل فى مزاحه إن وجد، وإنى ذاكر لكم إن شاء الله تعالى شيئا من ترجمة أشعب الطامع من تأريخ بغداد لنعلم مدى عناية الأئمة بالاسناد، حتى فى النوادر والأخبار المستظرفة، ولعل فى ذلك ترويحا منى عنكم بعد أن أثقلت عليكم حتى يكون الأمر كما قال الرسول ﷺ: «والذى نفسى بيده! إنه لو تدومون على ما تكونون عندى وفى الذكر لصافحتكم الملائكة على فرشكم وفى طرقكم ولكن يا حنظلة! ساعة وساعة[2]» رواه مسلم.

أقول: قال الخطيب البغدادى: أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق، قال: أخبرنا أبو الحسن المظفر بن يحيى الشرابى، قال: حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد المرثدى قال: حدثنا أبو إسحاق الطلحى، قال: حدثنى أحمد بن ابراهيم، قال: دعا إنسان أشعب، فقال أشعب: لا والله ما أجيئك، أنا أعرف الناس بك، وكثرة جوعك، قال له: علىّ أن لا أدعو أحدا سواك، فأجابه قال فبيناهم كذلك إذ طلع عليهم

(١) تحقيق أحمد شاكر للسند (٤ / ٣٤٨)

(٢) رواه مسلم (٤ / ٢١٠٦) طبعة محمد فؤاد عبد الباقى

صبي وهو فى غرفة فصاح أشعب : أى أبا فلان ! تعال هاهنا ، من هذا الصبي ؟ شرطت عليك أن لا يدخل علينا أحد قال : جعلت فداك يا أبا العلاء ! هذا ابنى وفيه عشر خصال ما هن فى صبي ، قال : وما هن فديتك ؟ قال : لم يأكل مع ضيف قط ، قال : حسبي التسع لك[1] » .

وقال الخطيب البغدادى أيضا : « وقال محمد بن أبي يعقوب ، حدثنى محمد بن أبي عبد الرحمن المقرىء ، عن أبيه ، قال : قال أشعب الطامع : ما خرجت فى جنازة قط ، فرأيت اثنين يتساران ، إلا ظننت أن الميت قد أوصى لى بشىء[2] »

أمور يجب مراعاتها فى البحث فى الاسناد :

إن أمر الاسناد والبحث عنه ، ليس بالأمر السهل ، وهو أمر دقيق ، وإليكم بعض الأمور التى يجب على الباحث أن يراعيها فى علم الرجال أوجزها مستفادة من ذهبي عصره العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمى فى كتابه « التنكيل بما فى تأنيب الكوثرى من الأباطيل[3]

الأول : إذا وجد الباحث فى ترجمة بمثل ذاك الاسم فليتثبت حتى يتحقق أن تلك الترجمة هى لذاك الرجل ، فإن الأسماء كثيرا ما تتشابه ، ويقع الغلط والمغالطة فيها .

الثانى : ليستوثق من صحة النسخة التى بين يديه ، وليراجع غيرها ، إن تيسر له ، وليتحقق أن ما فيها ثابت عن مؤلف الكتاب .

الثالث : إذا وجد فى الترجمة كلمة جرح أو تعديل ، منسوبة إلى بعض الأئمة

(١) تأريخ بغداد (٧ / ٣٨)
(٢) المصدر السابق (٧ / ٤٣)
(٣) (١ / ٦٢ - ٧٢)

فلينظر أثابتة عن ذاك الامام أم لا ؟

الرابع : ليتثبت أن تلك الكلمة ، قيلت فى صاحب الترجمة ، فان الأسماء تتشابه ، وقد يقول المحدث كلمة فى راو، فيظنها السامع فى آخر، وقد يحكيها السامع فيمن قيلت فيه ، ويخطىء بعض من بعده ، فيحملها على آخر .

الخامس : إذا رأى فى ترجمة وثقه فلان ، أو ضعفه فلان ، أو كذبه فلان ، فليبحث عن عبارة فلان ، فقد لا يكون قال « هو ثقة » أو « هو ضعيف » أو « هو كذاب » .

السادس : أصحاب الكتب كثيرا ما يتحرفون فى عبارات الأئمة ، بقصد الاختصار ، أو غيره ، وربما يخل ذلك بالمعنى ، فينبغى أن يراجع عدة كتب ، فاذا وجد اختلافا بحث عن العبارة الأصلية ليبنى عليها .

السابع : ينبغى أن يتأمل أقوال أئمة الجرح والتعديل ومخارجها ، فقد يضعفون الرجل بالنسبة إلى بعض شيوخه ، أو بعض الرواة عنه ، أو بالنسبة إلى ما رواه من حفظه ، أو بالنسبة إلى ما رواه بعد اختلاطه وهو عندهم ثقة فيما عدا ذلك .

الثامن : ينبغى أن يبحث عن معرفة الجارح أو المعدل بمن جرحه أو عدله فإن أئمة الحديث ، قد لا يقتصرون على الكلام فيما طالت مجالستهم له ، وتمكنت معرفتهم به ، بل قد يتكلم أحدهم فيمن لقيه مرة واحدة ، وسمع منه مجلسا واحدا أو حديثا واحدا ، وفيمن عاصره ولم يلقه ، ولكنه بلغه شىء من حديثه .

التاسع : البحث عن رأى كل إمام من أئمة الجرح والتعديل ، مستعينا على ذلك بتتبع كلامه فى الرواة ، إذا اختلفت الرواية عنه فى بعضهم مع مقارنة كلامه بكلام غيره من الأئمة .

العـــاشر : إذا جاء فى الراوى جرح وتعديل ، فينبغى البحث عن ذات ا بين الراوى وجارحه أو معدله ، من نفرة أو صحبة .

الآثار الناتجة عن اهمال الاسناد وعدم التثبت فى الرواية:

إذا تدبرنا الآثار الناتجة عن عدم التثبت فى الرواية وإهمال الاسناد ، والتساهل بشأنه ، نجد نتائج ذلك خطيرة ، أوجزها فيما يلى :

أولا : أن المتساهل يتعرض لعذاب الله وعقابه ، خلافا للذى يتثبت فيسند ، إذ قد برئت عهدته باسناد الرواية ، إذ يقول الرسول ﷺ : « كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع[1] » ويخشى أن يندرج ضمن زمرة الكاذبين على رسول الله ﷺ .

ثانيـــا : انتشار عقائد زائفة ومنحرفة كالرفض والاعتزال والتجهم وغير ذلك ، بسبب عدم تحكيم النصوص ، وإنما بتحكيهم المنطق والعقل ، ولم يعلموا أن الشرع لا يأتى بما تحيله العقول ، ولكن قد يأتى بما تحار به العقول ، فخرجوا بتحكيمهم الباطل عن اعتقاد أهل السنة والجماعة ، مذهب سلف الأمة المشهود لهم بالخيرية من رسول الله ﷺ القائل : « خير النـــاس قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم[2] » .

ثالثا : انتشار البدع والخرافات والخزعبلات ، وترويجها بين عامة الناس وقد قال أبو نصر بن سلام : « ليس شىء أثقل على أهل الالحاد ولا أبغض إليهم من سماع الحديث وروايته وإسناده[3] » .

---

(١) مضى تخريجه

(٢) متفق عليه من حديث عبدالله بن مسعود: البخارى (٥/٢٥٩ فتح) ومسلم (حديث ٢٠٣٣) وهو حديث متواتر كما فى مقدمة « الاصابة فى تمييز الصحابة » وغيرها .

(٣) الخلاصة فى أصول الحديث (ص ٣٠)

رابعا: انتشار الأحاديث الموضوعة والباطلة، فضلا عن الضعيفة، لأنه بالاسناد والعناية به، ينكشف ذلك، ولعل من أسباب انتشار هذا الأمر ما يذكر عن بعض أهل العلم من جواز رواية الحديث الضعيف فى الفضائل، ناسين أو متناسين الشروط المعتبرة عند أولئك وهى:

١ — أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين فيه، ومن فحش غلطه.

٢ — أن يكون الحديث مندرجا تحت أصل عام، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصلا.

٣ — أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، لئلا ينسب إلى النبى ﷺ ما لم يقله[١].

أقول: ولو سلمنا بصحة هذا الرأى، بالشروط المذكورة، إذ ليس الآن وقت مناقشة هذا الرأى وبيان أنه مرجوح، فإنى أتساءل بشأن المكثرين من الأحاديث الموضوعة والتى لا أصل لها:

١ — هل توفرت شروط العمل بالضعيف كما ذكرها من أجاز ذلك؟

٢ — هل ميزتم بين الصحيح وغيره ولم تجدوا من الصحيح بغيتكم؟

٣ — هل أنتم على مرتبة من النظر فى ذلك؟ أم لا تميزون بين الصحيح وغيره، بل بين الآية والحديث، والحكمة إلا ما شاء الله!؟ وإلى غير ذلك من التساؤلات.

خامسا: عدم صيانة الأنبياء عن الأخبار التى لا تليق بشأنهم ومرتبتهم، كالمنتشرة فى الإسرائيليات وغيرها.

(١) انظر «صحيح الترغيب والترهيب» (ص ١٨) و«تحذير الخواص» (ص ١٣٥) و«تبيين العجب» لابن حجر العسقلانى و«تدريب الراوى» (٢٩٩/١) وغيرها.

سادسا : التعصب المذهبي ، والجمود فى الفكر والتصور، الذى وصل فى بعض المراحل إلى حد يأسى له المرء حتى قال قائل : «كل آية تخالف ما عليه أصحابنا ، فهى مؤولة أو منسوخة ، وحديث كذلك . فهو مؤول أو منسوخ[١]» .

بل منع بعض الجامدين الزواج من المخالف ، فى مسألة الاستثناء فى الايمان حتى جاء من لقب بـ « مفتى الثقلين » فأباح النكاح كما هو الشأن مع أهل الكتاب يتزوج منهم ولا يزوجون[٢]. إلى غير ذلك مما لسنا الآن فى صدده .

سابعـا : الطعن فى صحابة النبي ﷺ الذين اختارهم الله لنبيه ، ﷺ والذين رضى الله عنه ورضوا عنـــه ، والذين لو أنفق أحد مثل أحد ذهبا ، ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه ، وفى الحقيقة الطعن فيهم طعن فى الدين بل ما أراد الطاعنون فى الصحـابة إلا الطعن فى الدين فطعنوا بحملته ونقلته ﴿والله متم نوره ولو كره الكافرون﴾

ثامنا : بإهمال الاسناد لاندرك أهمية المصنفات الحديثية وغيرها ولايحصل التثبت فى نسبة الكتب إلى مصنفيهـــا إذ الأسانيـد أنساب الكتب كما حكاه الحافظ ابن حجر[٣].

وغير ذلك من الفوائد .

---

(١) تأريخ التشريع الاسلامى للخضرى (ص ٣٢٥)

(٢) انظر كلام محمد رشيد رضا فى فوائد المغنى والشرح الكبير (١ / ١٨ من المغنى) وانظر لمزيد من التفصيل « بدعة التعصب المذهبي » لمحمد عيد العباسى و « الفكر السامى فى تأريخ الفقه الاسلامى » لمحمد بن الحسن الحجوى الثعالبي و «الاتباع » لابن أبي العز الحنفى و « إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد» للصنعانى و « ما لايجوز الخلاف فيه بين المسلمين » لعبد الجليل وغير ذلك .

(٣) فتح البارى (١ / ٦)

أقول : لو استفدنا من علم الاسناد فى حياتنا اليومية بالتثبت فيما ينقل إلينا من وشايات وغير ذلك لكان أمر العلاقة بين النـاس على غير الصورة التى نحن عليها الآن بإذن الله .

ورحم الله الامام مالك امام دار الهجرة القائل : « لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها »

وبهذا أختم ما أردته من بيان ولا حول ولا قوة إلا بالله . والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

للدكتور أبو صهيب عاصم بن عبد الله القريوتى
أستاذ مساعد بالجامعة الاسلامية بالمدينة النبوية



ذم النميمــة

النميمة لا تقرب مودة إلا أفسدتها ، ولا عداوة إلا جددتها ، ولا جماعة إلا بددتها ، ثم لابد لمن عرف بها ونسب إليها أن يجتنب ويخاف من معرفته .